- إن منظمات المجتمع المدني بما تشمله من نقابات واتحادات وهيئات وجمعيات هي تنظيمات مجتمعية حرة ومستقلة غير حكومية تهتم برعاية مصالح أعضائها والدفاع عنهم وبناء قدراتهم للمشاركة في الحياة العامة وفق معايير الاحترام والتسامح وقبول الاختلاف بين الجميع.

- ومما لا شك فيه أن هذه المنظمات تشكل ضمانة وقوة رئيسية في حماية المجتمع وتعزيز حقوق الإنسان في سوريا وخاصةً للفئات المهمشة كالأطفال والنساء والنازحين عبر توعيتهم ومساعدتهم في الخروج من أزماتهم النفسية والصحية والإجتماعية والتغلب على الآثار السيئة الناجمة عن المأساة التي فرضتها عليهم عصابة الأسد وما زالوا يعيشونها.
كما تشكل ضمانة حقيقية لتطبيق الأنظمة والقوانين وحماية الحريات والمشاركة الفعالة للمجتمع في الحياة السياسية للوصول إلى الحكم الرشيد.

- لقد تطور أداء هذه المنظمات وخاصة في الداخل المحرر وتعددت أهدافها وأدوارها في العقد المنصرم فكان لها دوراً مقبولاً في الدفاع عن حقوق السوريين وفي توعيتهم واشراكهم في قضايا مجتمعهم وفي تحريك عجلة تطور الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية وحماية الحريات وخلق البيئة المناسبة لها ومساندة القرارات التنموية والمساهمة في محاربة القمع والإرهاب والتطرف وقد تعدى دورها إلى تقديم الأفكار والحلول المبتكرة بهدف الوصول إلى حل المشكلات المحلية وتحسين الأداء والخروج بالمجتمع إلى آفاق أكثر حرية ورحابة.

- كما ساهمت هذه المنظمات داخلياً وخارجياً بما فيها نقابة المحامين الأحرار والنقابات والهيئات المختصة في مجال العدالة وحقوق الإنسان بتعريف الرأي العام العالمي بانتهاكات النظام السوري وحلفائه مدعمةً بالصور والأدلة مما عرقل جهود الروس والإيرانيين لفك العزلة الدولية عن هذا النظام وإعادة تعويمه.

ثالثاً - الخلاصة:

- إن هذه المنظمات ولدت من رحم المجتمع المدني السوري وكانت ولا زالت تعيش همومه وتشاركه آماله وآلامه وإن وجود منظمات مجتمع مدني قوية وفاعلة يساهم في تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة ويعبر عن استقرار المجتمع وتماسكه ويزيد في قوة الدولة وصلابتها ويساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في كافة المجالات لذلك يتوجب علينا مناصرتها وتقديم الدعم والمساعدة لها من خلال ما يلي:

1- تمكين المجتمع المدني من المشاركة بفاعلية في العملية السياسية.
2- توسيع مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني.
3- دعم منظمات المجتمع المدني مالياً وتنظيمياً وفنياً.
4- العمل على توحيد جهود هذه المنظمات وتقديم الدعم والمساندة لمواقفها ومناصرتها في الداخل والخارج.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدوحة 6 / 2 / 2022

نقيب المحامين الأحرار في الجمهورية العربية السورية

المحامي الأستاذ محمود الهادي

Mail lawyer.freesy@gmail.com
Phone (whatsApp): +90 5380371569

موجه صوبيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

- واقع منظمات المجتمع المدني السوري

أولاً - مرحلة ما قبل الثورة:

- خلال عدة عقود من القمع وغياب حكم القانون في سوريا كان هناك غيابٌ كاملٌ لدور المجتمع المدني ومنظماته بما تشمله من اتحادات وهيئات وجمعيات ونقابات مهنية وعلمية بسبب تبعيتها المباشرة للجهات الوصائية العائدة للنظام السوري الذي عمل على تدجينها ودأب على التأثير في إرادتها ومصادرة قراراتها.

- ولم تتوفر في هذه المرحلة حرية العمل النقابي وتشكيل منظمات مجتمع مدني تمثل الشرائح المجتمعية المختلفة وتدافع عن حقوقهم في سوريا بسبب القبضة الأمنية المحكمة التي فرضها نظام الأسد على السوريين وتسخير جميع التشكيلات المجتمعية لخدمة مصالحه.
وقد أدى ذلك إلى اقتصار هذه المنظمات على القيام ببعض الأدوار والأعمال الهامشية التي لا تعبّر عن الدور المأمول لها ولا ترقى للتعبير والدفاع عن مصالح المجتمع.

ثانيا - مرحلة ما بعد قيام الثورة:

- مع انطلاقة الثورة الشعبية التي بدأت في منتصف آذار 2011 بزغ فجر جديد في سوريا وعاد المجتمع المدني للظهور والازدهار مرة أخرى نشأت منظمات المجتمع المدني وأخذ دورها بالنمو والتطور ببطء وتمكنت لأول مرة من اسماع صوتها بفضل الثورة الشعبية المباركة في سوريا حيث كان المحامون من أوائل المحركين الفاعلين للحراك الثوري و أول من وقف بوجه آلة القمع و الاستبداد و تصدوا لواجب الدفاع عن حقوق السوريين في الحرية و العدالة و الكرامة .

- و خلال العام 2012 ومع اتساع مناطق نفوذ قوى الثورة السورية وانحسار مناطق نفوذ النظام الأسدي والتزايد الكبير في حجم المتطلبات و الاحتياجات الأساسية للمواطنين السوريين تطلّب الأمر تحرك النشطاء السوريين الفاعلين لتأطير المجتمع و تنظيمه لتأدية وتأمين بعض الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطن السوري ما أدى إلى نشوء العديد من منظمات المجتمع المدني حيث لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً في التوعية و التثقيف و التنمية المجتمعية وأثبتت كفاءتها و فاعليتها إلى حد ما في مختلف المجالات الانسانية والتنموية ولا زالت تثبت فعاليتها حيث تكون الحاجة والمعاناة والمأساة.
إلا انها بقيت تعاني من بعض التحديات التي تتجلى في:

1- عدم إمكانية الترخيص القانوني لها.
2- الافتقار إلى وجود الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم عملها لعدم وجود جهات تشريعية تصدر الأنظمة والقوانين.
3- ضعف مشاركة المرأة.
4- ضعف الموارد الذاتية وانعدام التمويل الداخلي والخارجي.
5- عدم توفر المستلزمات اللوجستية كالمقرات والتجهيزات.
6- النقص في الكوادر البشرية المؤهلة.

كما أنها حُرمت في هذه الفترة من أداء دورها في المجال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

Camscanner ممسوحة ضوئيا بـ